**مرسوم باحداث مديريات فرعية جهوية لادارة السجون
وتحديد دوائر نفوذها واختصاصاتها وتنظيمها**

مرسوم رقم 2.78.473 بتاريخ 7 ذى القعدة 1398 (10 أكتوبر 1978) باحداث مديريات فرعية جهوية لادارة السجون وتحديد دوائر نفوذها واختصاصاتها وتنظيمها¹.

ان الوزير الأول،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.74.388 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1394
(15 يوليوز 1974) بتحديد التنظيم القضائي بالمملكة؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.60 الصادر في 5 ربيع الآخر 1395 (14 أبريل 1976)
بتنظيم الادارة المركزية لوزارة العدل ولاسيما الفصل 5 منه؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 17 من شوال 1398
(20 شتنبر 1978)،

يرسم ما يلي:

الفصل الاول

تشتمل المصالح الخارجية لادارة السجون على المديريات الفرعية الجهوية الآتية:

- 1- المديرية الفرعية الجهوية بالدار البيضاء التي تنطبق حدودها الترابية على حدود
محكمتي الاستئناف بالدار البيضاء والرباط؛
- 2- المديرية الفرعية الجهوية بفاس التي تنطبق حدودها الترابية على حدود محاكم
الاستئناف بمكناس وفاس ووجدة وطنجة؛
- 3- المديرية الفرعية الجهوية بمراكش التي تنطبق حدودها الترابية على حدود محاكم
الاستئناف بسطات ومراكش وأكادير.

الفصل الثاني

يعهد إلى كل مديرية فرعية جهوية في حدود دائرتها الترابية بما يلي:

- مراقبة تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة بعقوبة الحرمان من الحرية أو الاعتقال
الاحتياطي؛
- السهر على تطبيق تدابير الوقاية الاجتماعية والمساعدة والحراسة بعد قضاء العقوبات
الجنائية؛
- تسيير الاعتمادات المفوضة اليها وتسيير الموظفين في حدود اختصاصها.

1 - الجريدة الرسمية عدد 3444 بتاريخ 29 ذو القعدة 1398 (فاتح نونبر 1978)، 2820.

الفصل الثالث

تضم كل مديرية فرعية جهوية:

- المصلحة الادارية والمالية؛
- مصلحة مراقبة تنفيذ العقوبات والعمل الاجتماعي.

الفصل الرابع

تحدد اختصاصات وتنظيم المصالح المذكورة بقرار لوزير العدل. ويحدد مستوى الحكم الذي تدخل فيه المديرية الفرعية الجهوية بقرار لوزير العدل يؤشر عليه وزير الشؤون الادارية ووزير المالية.

الفصل الخامس

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير العدل ووزير الشؤون الادارية ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه. وحرر بالرباط في 7 ذي القعدة 1398 (10 أكتوبر 1978).

الوزير الأول،

الامضاء: أحمد عصمان.

وقعه بالعطف:

وزير العدل،

الامضاء: المعطى بوعبيد.

وزير الشؤون الإدارية،

الامضاء: محمد بنخلف.

وزير المالية،

الامضاء: عبد اللطيف الغيساسي.